

Distr.: General
14 August 2023
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة السادسة عشرة
نيويورك، 13-15 حزيران/يونيه 2023

تقرير الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أولا - مقدمة

- 1 - عُقدت الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيه 2023.
- 2 - وعُقدت ست جلسات في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر. ففي 13 حزيران/يونيه، انتخب المؤتمر، في جلسته الأولى والثانية، أعضاء مكتب الدورة ونظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بافتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم الأعمال، والمناقشة العامة. وعُقدت ثلاث من مناقشات المائدة المستديرة في الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة المعقودة يومي 14 و 15 حزيران/يونيه. ونظر المؤتمر، في جلسته السادسة المعقودة في 15 حزيران/يونيه، في البند 5 (ج) من جدول الأعمال، "جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية"؛ والبند 6، "قرارات مؤتمر الدول الأطراف"؛ والبند 7، "اختتام الدورة".
- 3 - ويرد نص القرارات التي اتخذها المؤتمر في المرفق الأول. ويرد الموجز الذي أعده الرئيس لأعمال الدورة في المرفق الثاني، في حين ترد قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر في المرفق الثالث.

ثانيا - افتتاح الدورة

- 4 - افتتح الدورة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والرئيس المؤقت للمؤتمر.
- 5 - وأقر المؤتمر في جلسته الأولى جدول الأعمال المؤقت (CRPD/CSP/2023/1). وفي إطار البند 2 من جدول الأعمال، انتخب المؤتمر أعضاء المكتب وهم: السفير والممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب، رئيسا للمؤتمر، ونائب الممثل الدائم لسري لانكا، سوغيشوارا غوناراتنا، ومستشارة جورجيا، إيكاترين لورتكيبانيديزه، والسكرتيرة الثالثة لبنما، مارلين ديل كارمن طومسون راميريز، ومستشار اليونان، تاسوس كيزاس، نوابا لرئيس المؤتمر.



- 6 - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس المؤتمر؛ والأمين العام للأمم المتحدة؛ ورئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة؛ ورئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرترود أوفوريوا فيفوامي؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين، عبر اتصال بالفيديو؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس ريبس؛ وممثل المجتمع المدني من المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، نواف كباره؛ وممثل الشباب من قطر، غانم المفتاح.
- 7 - وعملاً بالفقرة 5 (ج) من المادة 25 من النظام الداخلي، وفي إطار البند 4 من جدول الأعمال، اعتمدت 13 منظمة غير حكومية جديدة لدى المؤتمر (انظر المرفق الثالث).

ثالثاً - المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

ألف - مناقشة عامة

- 8 - أدلت ببيانات، في إطار البند 5 (أ) من جدول الأعمال، 109 من الدول الأعضاء⁽¹⁾؛ وسبع من مجموعات البلدان⁽²⁾؛ و 26 من المؤسسات والمنظمات المراقبة للمؤتمر، بما في ذلك منظماتان دوليتان⁽³⁾، و 19 من المنظمات غير الحكومية⁽⁴⁾، و 3 من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽⁵⁾،

(1) أدلى ببيانات، بالترتيب الزمني، كل من: تونس، وسري لانكا، والمغرب، وكندا، وأستراليا، وإيطاليا، ولافتيا، وأيرلندا، وفرنسا، ومالطة، ومصر، وقطر، وأيسلندا، وأوكرانيا، وزامبيا، وزمبابوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وسيراليون، وغيانا، وليبيا، وماليزيا، وبربادوس، ومنغوليا، وباراغواي، والعراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكسمبرغ، وجيبوتي، والبرتغال، وفلندا، وبولندا، وليتوانيا، واليابان، والصين، وسنغافورة، وكازاخستان، والنرويج، والأردن، وملديف، والاتحاد الروسي، وكرواتيا، وناميبيا، وقبرص، وقيرغيزستان، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وأرمينيا، والأرجنتين، وسلوفينيا، وكينيا، وبروني دار السلام، وهنغاريا، وتركيا، وجورجيا، وإسبانيا، واليونان، وبنما، وشيلي، وسويسرا، وإسرائيل، وسلوفاكيا، والمكسيك، والنمسا، وكوت ديفوار، وبيرو، وغواتيمالا، وهندوراس، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والسنغال، وبيلاروس، وكولومبيا، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، والإمارات العربية المتحدة، وملايو، وأوروغواي، وليبيريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدانمرك، وإكوادور، وأندورا، والفلبين، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكوبا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والسويد، وباكستان، وبوركينا فاسو، وأذربيجان، ونيكاراغوا، واليمن، وسان مارينو، ونيبال، والكويت، وتشيكيا، وميانمار، ورومانيا، وأنغولا، وأوغندا، والسلفادور، والجمهورية العربية السورية، وإندونيسيا، وبلغاريا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وتيمور - ليشتي.

(2) أدلت بالبيانات المشتركة كل من أستراليا، باسم مجموعة بلدان المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا، المعروفة باسم مجموعة ميكتا؛ وأيسلندا باسم مجموعة أقلية تضم 66 بلداً؛ والاتحاد الأوروبي باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي؛ وماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ ونيوزيلندا باسم مجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وعمان باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وجنوب أفريقيا باسم فريق الأمم المتحدة الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

(3) جامعة الدول العربية والكونغولث.

(4) التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، والشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وأسره، والاتحاد العالمي للصم، والفرع العالمي لإدماج منظور الإعاقة بمنظمة الإرسالية المسيحية للمكفوفين، والمنظمة العالمية المعنية بمسائل الإعاقة، والاتحاد العالمي للصم المكفوفين، ومنظمة تحويل المجتمعات المحلية لتحقيق الإدماج (منظمة عالمية)، والمنظمة الدولية لمناصرة مرضى متلازمة داون، والاتحاد الدولي للسنة المشقوقة واستسقاء الرأس، ومنندى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورابطة الكونغولث الملكية للمكفوفين (منظمة منقذي البصر)، واتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في أيرلندا، والمنظمة الكندية المعنية بالإدماج، والمنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومركز حقوق الإنسان لمستخدمي الطب النفسي والناجين منه، والشبكة الأوروبية للعيش المستقل، والاتحاد الأسترالي للمنظمات المعنية بالإعاقة، والمجلس الدولي لتعليم ذوي العاهات البصرية.

(5) اللجنة الكندية لحقوق الإنسان (باسم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)، ومكتب المحامي العام (أمين المظالم) في جورجيا، واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان.

و 2 من كيانات الأمم المتحدة⁽⁶⁾. ووردت أيضا بيانات خطية من خمس من الدول الأطراف تشكل مساهمتها في إطار بند جدول الأعمال⁽⁷⁾.

باء - مناقشات المائدة المستديرة

9 - عقد المؤتمر، يومي 14 و 15 حزيران/يونيه، في جلساته الثالثة والرابعة والخامسة، ثلاثا من مناقشات المائدة المستديرة. وفي كل مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة، قدم فريق من المتكلمين عروضاً تلتها مناقشة تفاعلية.

المائدة المستديرة 1

ضمان توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإتاحة إمكانية الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين

10 - شارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال، نائب رئيس المؤتمر ومستشار البعثة الدائمة لليونان، تاسوس كيزاس، وممثلة المجتمع المدني لاتحاد فيجي للأشخاص ذوي الإعاقة، سافيرا تينايفونيفالو. وقدم عروضاً خمسة من المشاركين في حلقة النقاش وهم: رئيس المجلس الوطني المعني بالإعاقة والمدير المعني بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، في مكتب نائب الرئيس في كولومبيا، أندرسون هيناو؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس ريبس؛ والمنسقة المعنية بقضايا الإعاقة على الصعيد العالمي وكبيرة المستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ليلي شرفي؛ وأستاذة ومديرة مركز بحوث الإعاقة في كلية لندن الجامعية، نورا غروس، وممثل منظمة Ya_All: شبكة الشباب، في مانيبور، الهند، صدام هانجابام.

المائدة المستديرة 2

إمكانية انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل الرقمية

11 - شارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند 5 (ب) '2' من جدول الأعمال، نائب الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، ونائب رئيس المؤتمر، سوغيشوارا غوناراتنا، وممثل المجتمع المدني ومدير شؤون بناء القدرات والدعوة في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع، محمد علي لطفي. وقدم عروضاً خمسة من المشاركين في حلقة النقاش وهم: محلل تكنولوجيا من وكالة SG Enable في سنغافورة، تشونغ كويك بين؛ وزميل أبحاث أدم في كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة الوطنية للخدمة العامة في هنغاريا، لازلو ج. لوفازي؛ ورئيس الهيئة الوطنية المعنية بتوفير تسهيلات الوصول في اليونان، كونستانتيوس ستيفانيديس؛ وكبيرة منسقي شؤون الشمول الرقمي في مكتب التطوير التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو؛ ومستشار وعضو مجلس إدارة منظمة راندا للأشخاص المصابين بالصمم والعمى، جان ماري فوراه، عبر رسالة فيديو مسجلة.

(6) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

(7) أنغولا، والبحرين، وإثيوبيا، والهند، وبلجيكا.

المائدة المستديرة 3

الوصول إلى فئات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً

12 - شاركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة، في إطار البند 5 (ب) '3' من جدول الأعمال، مديرة الأمانة الوطنية المعنية بالإعاقة في بنما، ممثلة بنما بصفتها نائبة لرئيس المؤتمر، إيريس غونزاليس دي فالينزويلا؛ وممثلة المجتمع المدني من البعثة المعنية بالجدام، تيمور - ليشتي، أنا إيفونيا فيليب فيتال. وقدم عروضاً أربعة من المشاركين في حلقة النقاش من كل من الحكومات والمجتمع المدني وهم: رئيسة الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، هايدي زانغ؛ والمحاضر الأكاديمي ووزير الدولة في وزارة الأسرة والعمل والسياسة الاجتماعية في بولندا، باول ودوفيك؛ والموظف في السلك الدبلوماسي في وزارة خارجية نيجيريا، كريستوفر نوانورو؛ والمديرة التنفيذية للرابطة الدولية لتمكين المرأة، المكسيك، ماريانجل غارسيا راموس غواديانا.

جيم - جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية

13 - ترأس جلسة الحوار التفاعلي، في إطار البند 5 (ج) من جدول الأعمال، رئيس المؤتمر. وقدم عروضاً سبعة مشاركين في حلقة النقاش وهم: وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لي جونخوا؛ ومنسق الوحدة المعنية بحقوق الإنسان وشؤون الإعاقة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فاكوندو تشافيز بينياس؛ ونائبة المديرية التنفيذية والأمينة العامة المساعدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ديان كيتا؛ والمسؤول عن التوجيه التقني (مسائل الإعاقة) في منظمة الصحة العالمية، داريل باريت؛ وكبيرة منسقي شؤون الشمول الرقمي في الاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو؛ ومديرة الأمانة الفنية لشرراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، علا أبو الغيب؛ ووكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أرميدا سالسيا أليسانجيانا (عبر اتصال بالفيديو).

14 - وقدم عروضاً أيضاً الممثلون التالية أسماؤهم لجهات أخرى مكلفة بولايات وصاحبة المصلحة: رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرترود أوفوريوا فيغوامي؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريما سوليداد سيسترناس ريبس؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين، (عبر اتصال بالفيديو)؛ وممثلة المجتمع المدني ورئيسة منظمة تحويل المجتمعات المحلية لتحقيق الإدماج، روبينا ألامبويلا.

رابعا - قرارات مؤتمر الدول الأطراف

15 - اتخذ المؤتمر بالإجماع، في جلسته السادسة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه، في إطار البند 6 من جدول الأعمال، ثلاثة قرارات اقترحها مكتبه (انظر المرفق الأول).

خامسا - اختتام الدورة

16 - خلال الجزء الختامي، أدلى بملاحظات ممثلو بنما وجورجيا وسري لانكا واليونان، بصفتهم نواب رئيس المؤتمر.

17 - وأعرب رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي، عن تقديره لجميع الدول الأطراف ولمنظمات المجتمع المدني وللأمانة العامة على تعاونها ودعمها في سبيل إنجاح الدورة السادسة عشرة للمؤتمر.

18 - واختتمت الدورة عند الساعة 18:00 من يوم 15 حزيران/يونيه 2023.

قرارات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في جلسته السادسة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2023، القرارات التالية:

القرار 1

مكان وتوقيت انعقاد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 106/61، وإذ يضع في الاعتبار الفقرتين 1 و 2 من المادة 1 من النظام الداخلي للمؤتمر، عقد دورته السابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه 2024.

القرار 2

توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ينوه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما تم توفيره من موارد ودعم للدورة السادسة عشرة للمؤتمر، لأغراض منها إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق والحصول على الخدمات، ويكرر توصيته إلى الأمين العام بأن يواصل تقديم الدعم الكافي للمؤتمر في دورته السابعة عشرة وفي دوراته المقبلة.

القرار 3

طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته السادسة عشرة

يقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن دورته السادسة عشرة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

المرفق الثاني

الموجز الذي أعده الرئيس لأعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

افتتاح المؤتمر

1 - قال رئيس المؤتمر، طارق الأدب، في بيانه الافتتاحي، إن الالتزامات الدولية بالمساواة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة قد تعززت منذ اعتماد الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى الرغم من إحراز تقدم في العديد من البلدان ومن جانب الأمم المتحدة، لا تزال هناك تحديات ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وإحداث فرق في حياة أكثر من بليون شخص من ذوي الإعاقة، يلزم زيادة تقدير مراعاة إمكانية الوصول وإدماج منظور الإعاقة من أجل أعمال حقوقهم وتحقيق التنمية للجميع. وأشار إلى أن تونس فخورة بتولي رئاسة المؤتمر، الذي يُعقد في منعطف حرج في وقت يتخذ فيه المجتمع الدولي إجراءات لإعادة البناء بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبواجهه عددا لا يحصى من التحديات المتعددة الأوجه التي تؤثر على البلدان والشعوب، ويسعى إلى إعادة وضع أهداف التنمية المستدامة في المسار الصحيح مع عدم ترك أحد خلف الركب. ويتيح المؤتمر فرصة رئيسية للتفكير في الدروس المستفادة، وتحديد الثغرات، وتعزيز السياسات والممارسات على أرض الواقع، بهدف تحقيق الأعمال الكامل للمساواة في الحقوق والتنمية الشاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

2 - وقال الأمين العام إن اعتماد الاتفاقية يمثل لحظة تاريخية في مسيرة مشتركة نحو تحقيق مستقبل عادل وشامل للجميع، وقد شكل محركا وراء إحراز تقدم ملحوظ. بيد أن التقدم معرض لخطر عكس مساره، حيث تُواجه سلسلة من الأزمات - من الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19، إلى تفاقم حالة الطوارئ المناخية، وانتشار النزاعات، وازدياد الاحتياجات الإنسانية، والأزمة العالمية لتكلفة المعيشة. فعندما تجتاح الأزمات المجتمعات المحلية، غالبا ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة أول المتضررين وأشدّهم تضررا. ويجب القيام بأكثر من ذلك وعلى نحو أفضل، لضمان أن تصبح مبادئ الاتفاقية حقيقة واقعة في حياة الناس في كل مكان في جميع المجالات، مثل إمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية - وهي مسألة يمكن أن تكون بمثابة الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للكثيرين، وخاصة النساء ذوات الإعاقة. ويجب أيضا كفالة الإدماج الكامل والمشاركة النشطة للأشخاص ذوي الإعاقة بكل تنوعهم وإشراك الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا على وجه الخصوص. وختم الأمين العام كلامه قائلا إن الأمم المتحدة ما فتئت تحرز تقدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ولكن حتى الآن لم يتم الوفاء إلا بنسبة 30 في المائة فقط من النقاط المرجعية للاستراتيجية. ولذلك يجب على كل شخص أن يتحرك بخطى سريعة وألا يتوقف أبدا إلى أن تُدرج مسألة إدماج ذوي الإعاقة ومراعاة إمكانية وصولهم بالكامل في كل جانب من جوانب العمل من المقر إلى الميدان.

3 - وأقر رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، تشابا كوروشي، بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لترجمة أحكام الاتفاقية إلى تغييرات حقيقية على أرض الواقع، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الغذاء والرعاية الصحية والسكن والمدارس وأماكن العمل والعدالة والمرافق العامة التي تعتبر أساسية لتحقيق الرفاه وضرورية للحياة المجتمعية. وقال إنه إذا لم تكنف الإجراءات، فبكل بساطة لن يتم الوفاء بالالتزام

بعدم ترك أحد خلف الركب الذي تُعهد به في خطة عام 2030. وسلط الضوء على الضرورة القصوى لتوفير البيانات الدقيقة اللازمة عن الإعاقة لتحديد العوائق وتخصيص الموارد من أجل تخطي الحواجز التي تحول دون الإدماج. ويلتزم رئيس الجمعية العامة بدعم المجتمعات التي تعمل على تحقيق الإدماج والعدالة. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام لتلك المسائل، وأن يعالج جذور التهميش، وأن يعزز تمتع الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بحقوق الإنسان على قدم المساواة.

4 - وناشدت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرترود أوفوريو فيفوامي، الدول الأطراف أن تكفل تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2030 وفي مؤتمر القمة المقبل المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن قلقها إزاء عدد من الممارسات في ميدان الصحة العقلية التي لا تتمثل لأحكام الاتفاقية من حيث احترام استقلالية الأشخاص المعنيين أو رغبتهم أو أفضلياتهم. وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، حثت الدول على حظر الممارسات الضارة مثل التعقيم القسري، وشددت على ضرورة تدريب الأخصائيين الصحيين على احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد خياراتهم واتخاذ قراراتهم بشأن أجسادهم وحياتهم الجنسية، وضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات والمعلومات والمرافق ذات الصلة وتوافرها. وينبغي أن تقدم الدول الدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة لسد الفجوات الرقمية القائمة، والتصدي أيضاً للتمييز المتقاطع والمتعدد الجوانب، عن طريق اعتماد تدابير مثل التشريعات المتعلقة بمكافحة التمييز، ومكافحة الوصم والقولب النمطية، وتمكين الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وفي ختام كلامها أعربت عن أملها في أن يتلقى مؤتمر الدول الأطراف وأمانته الدعم بالموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية التي تتيح إمكانية المشاركة بالحضور الشخصي والإلكتروني في الدورات المقبلة.

5 - وأدلى المقرر الخاص المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين، عبر اتصال بالفيديو، بملاحظات تركز على المخاطر التي يطرحها الذكاء الاصطناعي والفرص التي يتيحها على صعيد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. فمع توفر الوصول، على ما يبدو، إلى العديد من الخدمات المصممة حسب الحاجة التي تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تزداد فرص تحقيق العيش المستقل. ونبه إلى ضرورة إيلاء الاهتمام للجانب السلبي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، قائلاً إن الذكاء الاصطناعي يعتمد على التعلم الآلي الذي يستبعد إلى حد كبير الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي يديم القولب النمطية. وعلاوة على ذلك، لا يجوز اتخاذ قرارات قائمة على الآلة عن طريق التجاهل التام للالتزام بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة. فحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تكون جزءاً من رؤية البشرية لمستقبلها، ويجب أن يشمل النسيج الاجتماعي في المستقبل الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الأسرة البشرية. وإن للمجتمع المدني ومطوري التكنولوجيا والمستخدمين والمنظمين جميعاً دوراً يتعين أن يضطلعوا به في هذا الصدد.

6 - وأثارت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس ريبس موضوعين، الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان، وهما مسألتان شاملتان لعدة قطاعات تتعلقان بتحقيق التنمية المستدامة، وأشارت في كلمتها بشكل خاص إلى النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وقالت المبعوثة الخاصة إن الحركات النسوية يجب أن تدرج النساء ذوات الإعاقة في خطتها المتعلقة بتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن تشركهن أيضاً في الإدارة. وأعربت عن اعتقادها بأن استراتيجية الأمم المتحدة لتكافؤ الجنسين يمكن أن تحقق نجاحاً أكبر عندما يتم تنفيذها في إطار من التعاون

مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وعندما يعمل عدد أكبر من النساء ذوات الإعاقة في الأمم المتحدة. وقالت إنها تولي اهتماما خاصا للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية والذهنية ودعت إلى تعزيز الجهود المبذولة لإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية والقضاء على العلاج القسري وتعزيز العيش المستقل والإدماج في المجتمع المحلي. وفيما يتعلق بإمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية، شددت على أن من الضروري تحسين توافر التكنولوجيات الرقمية والقدرة على تحمل تكاليفها حتى يتمكن الجميع من استخدامها. وتطرق إلى موضوع الحقوق الجنسية والإنجابية، فقالت إنه ينبغي أن يكون لدى المجتمع العالمي بروتوكول نموذجي بشأن الأمومة للنساء ذوات الإعاقة، وستقدمه عبر شريط فيديو خلال الدورة السادسة عشرة.

7 - وأقر ممثل المجتمع المدني ورئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، نواف كبرية، بالتقدم الكبير المحرز منذ الدورة الماضية. بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء النكسات والعقبات، لا سيما في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. فالقيود المالية تؤدي إلى تخفيضات في الخدمات تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يزال تنفيذ خطة عام 2030 غير شامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وتظهر الحروب وأزمة المناخ مدى هشاشة آليات الاستجابة، كما هو مبين في تدابير الاستجابة للزلازل التي وقعت في تركيا والجمهورية العربية السورية. وأقر بالحاجة إلى زيادة المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الحكومية الدولية، مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والعمليات المنبثقة عن خطة عام 2030. ودعا إلى زيادة الاستثمار وتعزيز الشراكات مع المنظمات المعنية بالإعاقة، بما في ذلك أكثر الفئات تهميشا.

8 - وأشار ممثل الشباب من قطر، غانم المفتاح، إلى بطولة كأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في عام 2022، باعتبارها حدثا من أنجح الأحداث الرياضية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويرجع ذلك جزئيا إلى البنية التحتية والتقنيات التمكينية التي يسهل الوصول إليها. فقطر، البلد المضيف، تعمل حاليا على وضع طرق لتهيئة بيئة شاملة وخالية من الحواجز في مجالات التعليم والتوظيف والقطاعين الاجتماعي والثقافي. ويُسرتشد بالمساواة واحترام التنوع لتحقيق هدف النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولقد أعلنت قطر عن استعدادها لاستضافة مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بقضايا الإعاقة في عام 2028، بالتعاون مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة. ودعا الممثل جميع المشاركين في المؤتمر إلى حضور حدث عام 2028 ليشهدوا على التزام قطر وتقانيها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

مناقشات المائدة المستديرة

المائدة المستديرة 1

ضمان توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإتاحة إمكانية الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين

9 - شارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال، نائب رئيس المؤتمر، تاسوس كيزاس، وممثلة المجتمع المدني لاتحاد فيجي للأشخاص ذوي الإعاقة، سافيرا تينايفونغالو.

10 - وأقر نائب الرئيس، في ملاحظاته الافتتاحية، بأن المؤتمر لم يسبق له أن ناقش مسألة توفير خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وإتاحة إمكانية الوصول إليها على قدم المساواة مع الآخرين للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين غالبا ما يستبعدون بسبب الحواجز البيئية والناבעة من المواقف وبسبب المفاهيم الخاطئة بشأن احتياجاتهم من الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وتتسبب هذه العوامل، عند النظر فيها مجتمعة، في إحداث فجوة كبيرة بين الالتزام السياسي والممارسات على أرض الواقع - بيد أنه يمكن تخطي هذه الفجوة عندما تتخذ الدول الإجراءات المناسبة بما يتماشى مع الاتفاقية، على سبيل المثال، من خلال إدراج الإنصاف في مجال الصحة في صميم الخطط الوطنية ذات الصلة. ويمكن للدول أن تعتمد أيضا برامج تتعلق بالإنصاف في مجال الصحة وأن تنفذها وترصدها وأن تشرك الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكنهم من المشاركة بصورة مجدية في الإجراءات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ودعا الدول إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف خطة عام 2030 والاتفاقية.

11 - وقال رئيس المجلس الوطني المعني بالإعاقة والمدير المعني بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، في مكتب نائب الرئيس في كولومبيا، أندرسون هيناو، إن الصحة الجنسية والإنجابية مسألة مهمة، لأنها مرتبطة بالاستقلال الذاتي والعيش المستقل في المجتمع المحلي وممارسة حقوق الإنسان. وصدقت كولومبيا على الاتفاقية في عام 2011 وأحرزت تقدما فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين في ثلاثة مجالات رئيسية هي المرسوم رقم 1421 لعام 2017 (بشأن التعليم الشامل للجميع)، والمرسوم رقم 1904 لعام 2017 (المستمد من حكم أصدرته المحكمة الدستورية في عام 2016 بشأن محاولة للتقييم القسري لفتاة مراهقة مصابة بإعاقة ذهنية) والمرسوم رقم 1996 لعام 2019 (بشأن الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة). وقد مهدت هذه الصكوك القانونية الطريق لإحراز تقدم، على الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات تتعلق بخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، التي ترتبط بحقوق أخرى، بما في ذلك الحق في التعليم، والحق في الأهلية القانونية، والحق في اتخاذ القرارات في الحياة اليومية. وهناك حاجة إلى تنظيم حملات توعية تستهدف موظفي الحكومة والأخصائيين في مجال الرعاية الصحية وتهدف إلى تحسين الجوانب المتعلقة بالبيئة الأسرية التي تؤثر على التمتع بالحقوق. وتعكف كولومبيا على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسيع نطاق ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للوصول إلى عامة الناس، لأن الكثيرين ليسوا على علم بالمرسوم رقم 1904 أو لا يفهمون فوائده.

12 - وعرضت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس ريبس، بروتوكولا نموذجيا بشأن أمومة النساء ذوات الإعاقة. ويستند النموذج إلى شهادة نساء من ذوات الإعاقة، ويتوخى منه أن يكون بمثابة صك مفيد يدعم البلدان في تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ومساعدة النساء ذوات الإعاقة في إعمال حقوقهن الإنجابية. ويتضمن البروتوكول النموذجي وتائق المعلومات الأساسية التي تتناول مجموعة متنوعة من القضايا مثل الحواجز التي واجهها العديد من النساء ذوات الإعاقة عند تلقيهن الرعاية الصحية أثناء الحمل. وسلطت المبعوثة الخاصة الضوء على ضرورة القضاء على سوء المعاملة والعنف ضد الحوامل ذوات الإعاقة. ويسعى البروتوكول أيضا إلى التوعية بحالة الحوامل ذوات الإعاقة، لا سيما أثناء الولادة وفي فترة ما بعد الولادة. وبالإضافة إلى ذلك، يُلفت الانتباه في البروتوكول إلى مسائل مثل الطابع النقاطعي للتصنيفات الاجتماعية المختلفة، وإمكانية الوصول، والترتيبات التيسيرية المعقولة؛ وتقديم الدعم في مجال اتخاذ القرارات، بما في ذلك توفير ما يلزم من الدعم والمساعدة على المستوى

النفسي، من بين أمور أخرى، من أجل عودة المرأة إلى العمل، ورعاية الأطفال وتربيتهم. وأضافت قائلة، في ختام كلمتها، إن البروتوكول ينطوي على بعض التغييرات القانونية التي يمكن بموجبها للسلطات مثل الوزارات المسؤولة عن حقوق المرأة أن تؤدي دورا هاما.

13 - وذكرت المنسقة المعنية بقضايا الإعاقة على الصعيد العالمي وكبيرة المستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ليلي شرفي، أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجال الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية على قدم المساواة، لأن العديد من النساء والفتيات ذوات الإعاقة يواجه عوائق في الحصول عليها. وتشير دراسات استقصائية أجريت في خمسة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى أن 29 في المائة من الولادات التي تكون فيها الأمهات من ذوات الإعاقة لا تتم تحت إشراف عاملين صحيين من ذوي المهارات، وأن 22 في المائة من النساء المتزوجات ذوات الإعاقة لا تلبى حاجتهن إلى تنظيم الأسرة. وأفادت أيضا نساء ذوات إعاقة بتعرضهن للعنف الجنسي بمعدل يزيد بمقدار الضعف عن معدل تعرض النساء غير ذوات الإعاقة لهذا النوع من العنف. وما زلن يتعرضن لسياسات التنظيم السكاني التي تجردهن من حقوقهن الأساسية. فالنساء ذوات الإعاقة يواجهن مزيدا من القيود المفروضة على استقلالتهن الجسدية. وما برح الصندوق يبذل جهودا لتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال، من خلال برنامج عالمي للقبالة لإضافة استعمال لغة الإشارة بشكل مطرد في بلدان مثل زامبيا وكينيا لتعزيز تقديم المشورة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والمواليد الجدد وصحة المراهقات، وتوفير الرعاية الصحية للأمهات من النساء والمراهقات المصابات بإعاقات في السمع والنطق. ويدعم الصندوق أيضا وضع السياسات العامة وتنفيذها في أكثر من 70 بلدا، بهدف كفالة توفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة لمسائل الإعاقة والتي تحدث تحولا في مراعاة القضايا الجنسانية. وختمت كلمتها بحث جميع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة على الاضطلاع بدورها لضمان توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة النوعية للجميع وتيسير حصول الجميع عليها.

14 - وقدمت مديرة مركز بحوث الإعاقة في كلية لندن الجامعية، نورا غروس، نصيحة ركزت فيها على ثلاث قضايا رئيسية. أولا، يلزم تحسين الرقابة على القوانين وإنفاذها على الصعيدين المجتمعي والمحلي. ويمكن للحكومة أن تربط التمويل والترخيص والاعتماد بقدرات المهنيين على تقديم الخدمات الجيدة. وينبغي إدراج المساءلة في بداية المناقشات والقيام في هذا الصدد باستخدام أدوات مثل مجموعة الأسئلة المطروحة في إطار فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، التي تجعل عملية الرصد والتقييم أسهل بكثير. ثانيا، ثبت أن النهج الثنائي المسار قابل للتطبيق من أجل الوصول إلى أكثر الفئات تهميشا. ويلزم إدراج الإعاقة بصورة أكثر اتساقا في جميع المشاريع والبرامج المتعلقة بتوفير المعلومات أو الخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ثالثا، توخيا لاعتماد نهج مبتكرة وتكنولوجيات جديدة، تتمثل إحدى الاستراتيجيات في تدريب المستشارين الصحيين بشأن المعلومات المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون هناك وحدة مركزية لتبادل المعلومات، دولية أو مقرها الأمم المتحدة، توفر هذه المعلومات. ويمثل انخفاض معدل الإلمام بالتكنولوجيا بين البالغين ذوي الإعاقة شاغلا يتعين معالجته. ويجب بذل جهود معززة لتحسين النظام التعليمي بحيث يكون المعلمون مجهزين على نحو أفضل بالمعارف والمهارات اللازمة لكشف حالات إساءة معاملة الأطفال من ذوي الإعاقة. وأخيرا، تقع مسؤولية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الصحة الجنسية

والإنجابية على عاتق كل منظمة معنية بالصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا الصدد، تتحمل الحكومات مسؤولية أساسية.

15 - وأدلى ممثل Ya_All: شبكة الشباب، في مانيبور، الهند، صدام هانجام، بشهادة فقال إن غالبية المهاجرين المثليين الشباب من ذوي الإعاقة تعرّضوا للتمييز تاريخياً، في المنطقة التي يعيش فيها. ومن المسائل المؤسفة للغاية المفهوم الخاطئ بشأن التقاطع بين الشؤون الجنسية والإعاقة، والافتقار إلى المبادرات في هذا الشأن، حيث لا يعترف صانعو السياسات وعامة الناس باستقلالية الإنسان في التحكم بجسده، أو ممارسة الحق في الاستقلال، أو الإقدام على خطوة المرافقة أو الأبوة. فإهمال الحقوق والقدرات يحول دون حصولهم على قدم المساواة على الخدمات الجنسية والإنجابية ويحد من الفرص المتاحة لهم للتمتع بحقوقهم. كما أن الوصم المحيط بالهوية الجنسية أو الميل الجنسي أو الظروف الصحية أو الطبقة أو الدين أو المنطقة الجغرافية يؤثر تأثيراً كبيراً على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية ويؤدي إلى التمييز. والإيداع في المؤسسات هو شكل من أشكال التمييز وأيضاً من أشكال العنف وهو يجرّد المجتمع المحلي من إنسانيته باسم التعافي. ولذلك، طلب إلى الحكومات أن تتخذ إجراءات ضد "التعذيب المؤسسي" وأن تركز على إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والدعم النفسي في الأوساط المجتمعية. وتظهر الخبرات التي اكتسبتها منظمة Ya_All أنه يمكن تذليل التحديات من خلال إشراك الشباب ذوي الإعاقة إشراكاً مجدياً، وتصميم هياكل ومساحات يسهل الوصول إليها في بيئات الرعاية الصحية، وبناء القدرات، وزيادة الوعي بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

16 - وأثناء المناقشة التفاعلية، قدمت مداخلات من أحد أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأديليا فيتوسي، ودول أطراف مختلفة وكيانات أخرى، بما فيها سنغافورة ولكسمبرغ والاتحاد الأوروبي والسويد وكندا والمنتدى الأوروبي للأشخاص ذوي الإعاقة. وسلطت المناقشات الضوء على أن إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإدماج منظور الإعاقة في إطار هذه الخدمات يمكن أن يشكل مسألة حياة أو موت للعديد من النساء والفتيات ذوات الإعاقة. ولمواجهة التحديات القائمة، يتعين على الحكومات والشركاء من أصحاب المصلحة الاضطلاع بدور في تعزيز إمكانية الوصول، بما في ذلك إلى التكنولوجيات الملائمة، من قبيل الأدوات الرقمية، وإتاحة هذه التكنولوجيات بشكل أكبر، ومكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف على الإنترنت، وضمان الاستقلال الشخصي وحق الإنسان في التحكم بجسده. وتحقيقاً لهذه الأهداف، ينبغي أن تخصص الدول الموارد اللازمة، بما في ذلك التمويل لسد الفجوة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

المائدة المستديرة 2

إمكانية انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل الرقمية

17 - شارك في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة، التي عقدت في إطار البند 5 (ب) '2' من جدول الأعمال، نائب رئيس المؤتمر، سوغيشوارا غوناراتنا، وممثل المجتمع المدني ومدير شؤون بناء القدرات والدعوة في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة للجميع، محمد علي لطفي.

18 - وشدد نائب الرئيس، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن اجتماع المائدة المستديرة يتيح فرصة لمناقشة القضايا والتحديات الرئيسية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الوصول على قدم المساواة وبتكلفة ميسورة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الخدمات الإلكترونية مثل

الإنترنت والخدمات الحكومية والتعليم. وشجع المشاركين على تبادل الممارسات والاستراتيجيات الجيدة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتفاع بالوسائل الرقمية وتناول الأسئلة التوجيهية المبينة في ورقة المعلومات الأساسية للمائدة المستديرة.

19 - وقام محلل تكنولوجيا من وكالة SG Enable في سنغافورة، هو تشونغ كويك بين، بتسليط الضوء على أن عدم توافر القدرة على تحمل التكاليف يشكل عقبة يشجع الإبلاغ عنها من بين العقبات التي تعيق توفير التكنولوجيا المساعدة، وتناول دور السياسات والشراكات الوطنية في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة لشراء هذه التكنولوجيا. وساق مثال تطوير سنغافورة لخطط رئيسية وطنية من أجل جعل جميع مواقعها الشبكية الحكومية التي تشهد عددا مرتفعا من الزيارات متاحة لذوي الإعاقة بحلول عام 2030. وشجع الدول الأطراف على إقامة شراكات مع خبراء التكنولوجيا لدفع إمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية. وقد أقامت حكومة سنغافورة شراكة مع مطوري البرمجيات لإيجاد سبل تجعل الخدمات الحكومية أيسر منالاً بالوسائل الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

20 - وتطرق زميل الأبحاث الأقدم في كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة الوطنية للخدمة العامة في هنغاريا، لازلو ج. لوفازي، إلى العقبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة عندما يعجزون عن الوصول إلى الإنترنت لأغراض التعليم والتجارة الإلكترونية والخدمات الصحية، بسبب عدم توحيد المعايير بشأن شروط إتاحة إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت على الصعيد الوطني. وسلط الضوء على دور تصميم المواقع الإلكترونية وأنظمة الذكاء الاصطناعي على نحو يُتعمد منه تعزيز إمكانية انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل الرقمية. وأشار إلى المعايير الدولية المتعلقة بإمكانية الوصول وحث الدول الأطراف على عدم التأخر في الامتثال لهذه المعايير، مشيراً إلى أن التعاون مع القطاع الخاص سيبني للحكومات التوصل إلى حلول تقنية فعالة لتحقيق إمكانية الوصول. وختم كلمته بالتأكيد على أن عمليات الشراء العامة يجب أن تفي، على نحو أكثر إلحاحاً، بمتطلبات إتاحة إمكانية الوصول.

21 - وأشار رئيس الهيئة الوطنية المعنية بتوفير تسهيلات الوصول في اليونان، كونستانتينوس ستيفانيديس، إلى أن العديد من السلع والخدمات في القطاعات البالغة الأهمية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف والعدالة، قد نُقلت إلى المنصات الإلكترونية، بحيث تقل الحاجة إلى زيارة مكتب عام بالحضور الشخصي. بيد أن الدراسات الدولية والوطنية كشفت أن إمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية لم تتحقق بالكامل لأسباب مختلفة، بما في ذلك الافتقار إلى الفهم الكامل لمتطلبات إمكانية الوصول وعدم كفاية الخبرة. ومع التركيز على التنفيذ العملي للقوانين، شجع الدول الأطراف على تحليل امتثالها للمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإمكانية الوصول. وأشار إلى أن اليونان تجرب مشروعا وطنيا للنظر في كيفية التغلب عمليا، بحلول حزيران/يونيه 2025، على أوجه القصور المنهجية والتنظيمية. وختم كلمته بالإشارة إلى أن النظم المستقبلية التي تستعين بالذكاء الاصطناعي ينبغي أن تصمم باتباع نهج استباقية تركز على الإنسان لتعزيز استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة.

22 - وقامت كبيرة منسقي شؤون الشمول الرقمي في مكتب التطوير التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو، بتسليط الضوء على أن تحقيق الشمول الرقمي يقتضي أن تركز الدول الأطراف على الأهداف الرئيسية الثلاثة وهي ضمان الانتفاع بالتكنولوجيا، والقدرة على تحمل تكاليف التكنولوجيا، وتصميم التكنولوجيا على نحو يكفل إمكانية الوصول إليها. وسلطت الضوء على عمل الاتحاد الذي أقام شراكات مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص لتهيئة بيئة منصفة خالية من التمييز

لتعزيز الشمول الرقمي. وأتيح مجاناً عن طريق المواقع الإلكترونية للاتحاد أكثر من 70 أداة ومورداً رقمياً، بلغات مختلفة وبأشكال ميسرة رقمياً، كوسيلة لتعزيز إمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية من الناحية العملية. وأهابت بالدول إلى تكثيف جهود التوعية، وتنفيذ سياسات تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدراج متطلبات إتاحة إمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية في تخطيط وتصميم التكنولوجيا بطريقة تكفل التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للأشخاص في مختلف الأعمار. وختمت كلمتها بتسليط الضوء على التأثير الشامل لعدة قطاعات الذي يمكن أن تحدثه إمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية في مجالات التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والنقل والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والترفيه والإعلام.

23 - وقال مستشار وعضو مجلس إدارة منظمة رواندا للأشخاص المصابين بالصمم والعمى، جان ماري فوراه، إن إمكانية انتفاع الأشخاص المصابين بالصمم والعمى بالوسائل الرقمية تتيح إعمال حقوقهم في التعليم والعمل والصحة والمشاركة السياسية. فإمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية تتيح إمكانات كبيرة للتخفيف من حدة الفقر حيث تزداد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم. ووجه الانتباه إلى التحديات المتمثلة في سوء التنفيذ على الصعيد الوطني للسياسات العامة المتصلة بالقدرة على تحمل تكاليف أجهزة التكنولوجيا المساعدة، لا سيما في مجالي التعليم والعمالة. وأهاب بالدول الأطراف إلى ضمان حصول الأشخاص المصابين بالصمم والعمى على الخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومة. وختتم كلمته بالتأكيد على دور الدول في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتيسير البحوث ونقل التكنولوجيات وتوفير التمويل، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق إمكانية انتفاع الجميع بالوسائل الرقمية.

24 - وأثناء المناقشة التفاعلية، قدمت مداخلات من دول أطراف مختلفة وكيانات أخرى، بما فيها المغرب واليابان وإكوادور والعراق والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومصر وغيانا والمكسيك وتركيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ومالطة وماليزيا، ومن ممثلين لهيئات من المجتمع المدني وهي الشراكة العالمية للتكنولوجيا المساعدة AtScale، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والمنتدى الأوروبي للأشخاص ذوي الإعاقة. وتمحورت المناقشة حول دور الحكومات والشركاء الرئيسيين في ضمان القدرة على تحمل التكاليف، والتصميم الميسر للوصول، والتدريب التكنولوجي، والخدمات الحكومية، ونظم الذكاء الاصطناعي الناشئة، لتحقيق إمكانية انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل الرقمية.

المائدة المستديرة 3

الوصول إلى فئات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً

25 - شاركت في رئاسة مناقشة المائدة المستديرة مديرة الأمانة الوطنية المعنية بالإعاقة، إيريس غونزاليس دي فالينزويلا، ممثلةً بنما بصفتها نائبة رئيس المؤتمر، وممثلة المجتمع المدني من البعثة المعنية بالجدام، تيمور - ليشتي، أنا إيفونيا فيليب فيتال. وسلطت المديرة الضوء في ملاحظاتها الافتتاحية على أهمية إبراز الفئات المهمشة من الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أكبر في المجالات السياسية ومجالات السياسات العامة وصنع القرار، وأشارت إلى أن التمييز واستمرار القوالب النمطية ضد الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلان عقبة رئيسية أمام تحقيق هذا الهدف.

26 - وشددت رئيسة الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، هايدي زانغ، على التحديات الفريدة التي يواجهها مختلف فئات الأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق التمثيل والإدماج في عمليات صنع القرار، بما في ذلك في المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية والذهنية يتأثرون بشدة بنقص التمثيل. وعرضت الخطوات التي اتخذت في الصين لدعم وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء ذوات الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المناطق الريفية، مشددة على أهمية الحصول على خدمات إعادة التأهيل. وختمت عرضها بتوجيه دعوة إلى العمل لضمان التنفيذ الكامل والفعال لأحكام الاتفاقية، وتقاسم المعارف وتبادلها، وإقامة التعاون فيما بين الدول الأطراف، وإنشاء منظمة عالمية معنية بالإعاقة، في إطار منظومة الأمم المتحدة.

27 - وأبرز المحاضر الأكاديمي ووزير الدولة في وزارة الأسرة والعمل والسياسة الاجتماعية في بولندا، بول ودوفيك، الحاجة إلى إدراج المنظورات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم لاجئون، بسبب تزايد خطر تعرضهم للاستبعاد الاجتماعي. وأشار إلى حالة اللاجئين ذوي الإعاقة من أوكرانيا الذين فروا إلى بولندا، فوصف التدابير التي اتخذتها حكومته لدعمهم. وبالإشارة إلى التنوع الشديد في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، لاحظ الطابع الشامل للتمييز ضد بعض الفئات الفرعية من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الأشخاص ذوات الإعاقات الذهنية والنفسية - الاجتماعية، والنساء ذوات الإعاقة، والعاطلون عن العمل، والمشردون، والأشخاص الذين يعانون من تعاطي المخدرات، المعرضون بشكل أكبر لخطر الاستبعاد الاجتماعي والمهني والتعليمي. وختم كلمته بالتشديد على التزام الدول بضمان الظروف اللازمة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة التي تكفل لهم العيش المستقل، متمتعين بالحرية الذاتية والكرامة، حتى يتمكنوا من ممارسة حقهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم على قدم المساواة مع الآخرين.

28 - واستهل الموظف في السلك الدبلوماسي في وزارة خارجية نيجيريا، كريستوفر نوانورو، عرضه بتقديم لمحة عامة عن المبادرات والتدابير التي اتخذتها حكومة نيجيريا لتنفيذ الاتفاقية منذ أن صدّقت عليها في عام 2017، مع التركيز على العيش المستقل والتعليم والتدريب المهني وإتاحة إمكانية الوصول. وعرض مثالا على الممارسة الجيدة في مجال التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء ذوات الإعاقة، في القطاع الزراعي. ومن الإنجازات البارزة إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي تشرف على وضع وتنفيذ البرامج على مختلف المستويات، مع التركيز على مكافحة التمييز والوصم والقوالب النمطية، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي وفي المناطق الريفية. وشدد على أهمية التوعية في المجتمع بأسره وعلى الدور الحيوي للمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وختم كلمته بالإشارة إلى التحديات المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيات المساعدة، والتمييز ضد النساء والفئات ذوات الإعاقة، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

29 - وناقشت المديرية التنفيذية للرابطة الدولية لتمكين المرأة، في المكسيك، ماريانجل غارسيا راموس غواديانا، الأشكال المتقاطعة للتمييز الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة، وكيف يجب أن يُسترد في وضع السياسات العامة بخبراتهم المعيشية الفريدة. وسلطت الضوء على أهمية حركات المجتمع المدني، مع التركيز على نمو الحركات التي تتولى فيها زمام المبادرة والقيادة النساء ذوات الإعاقة والأشخاص ذوو الإعاقة المتنوعون جنسانيا، وقدمت أمثلة جيدة على كل من المستوى المحلي في المكسيك والمستوى العالمي. وناقشت دور قادة مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون بنشاط على تطبيق نهج يراعي الطابع التقاطعي للتصنيفات الاجتماعية واستخدامه كأداة لتعزيز تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التشديد

على أهمية الاعتراف بالتنوع داخل مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل الفئات التي تعرضت تاريخياً للتمييز والتهميش (النساء والفتيات، والشعوب الأصلية، وغيرهم). وختمت كلمتها بالتأكيد على القوة في تنوع الأصوات والخبرات وعلى مسؤولية الدول الأطراف في إشراكها بنشاط في أعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

30 - وفي إطار المناقشة التفاعلية، أدلى ببيانات ممثلو مصر، وسنغافورة (مندوب الشباب)، وتركيا، وجنوب أفريقيا، ونيوزيلندا، وغيانا، والسويد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، ومالطة، وباكستان، وقطر، ومنظمة كوينزلاند للدعوة إلى الإدماج، والجمعية المعنية بمتلازمة داون في أستراليا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، الذين تبادلوا جميعهم الممارسات الجيدة والمبادرات المتخذة لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في العمليات السياسية والانتخابية؛ وناقشوا مسألة تحسين البيانات المصنفة حسب الإعاقة؛ وسلطوا الضوء على الحاجة إلى إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية؛ ودعوا إلى إنشاء كيان تابع للأمم المتحدة مكرس لقضايا الإعاقة.

جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية

الجزء 1

كيانات الأمم المتحدة

31 - افتتح رئيس المؤتمر الحوار بالإشارة إلى أن الدورة تتعقد في لحظة حرجة في تاريخ المؤتمر وأن كيانات الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في دعم الدول الأطراف في مساعيها لتنفيذ الاتفاقية وخطة عام 2030.

32 - وحدد وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لي جونهاو، في العرض الذي قدمه الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة لتعميم مراعاة منظور الإعاقة في جميع أعمالها. فالإدارة عملت، بوصفها جهة التنسيق المعنية بقضايا الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز إدماج منظور الإعاقة في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية، من خلال جملة أمور منها دورها القيادي المشترك وأدوارها التنسيقية المتعددة، بما في ذلك في فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. واكتسبت الإدارة خبرات ودراية كبيرة في دعم الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المراعية للمسائل المتصلة بالإعاقة. فقد أجرت، على سبيل المثال، دراستين عن حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، وعن تعزيز سبل الاتصال السهل الفهم من أجل كفاءة التسهيلات الخاصة بهم، وكلاهما تهدفان إلى إثراء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. وتقوم الإدارة بتحديث "تقرير الإعاقة والتنمية" المقرر إصداره في عام 2023 ليعكس التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة.

33 - وذكر منسق الوحدة المعنية بحقوق الإنسان وشؤون الإعاقة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فاكوندو تشافيز بينياس، أن الإعلان السياسي، الذي شاركت في تسييره أيرلندا وقطر، والذي سيعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يشمل ويعكس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية المستدامة، لضمان أعمالها وحمايتها بشكل كامل لدى التعامل مع التهديدات التي يشهدها الوقت الحالي وفي سياق التحضيرات للمستقبل. وأشار إلى الحاجة إلى تحويل اقتصاد

الرعاية - بما في ذلك نماذج الرعاية الصحية والاجتماعية - باعتباره وسيلة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر في هذا الصدد أن المفوض السامي لحقوق الإنسان دعا الدول إلى إنشاء نظم للرعاية والدعم قائمة على حقوق الإنسان وشاملة لمسائل الإعاقة ومراعية للمنظور الجنساني واعتبارات السن على الصعيد الوطني بوصفها محفزاً لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في عام 2024، أعرب عن أمله في أن يؤدي إلى حلول ملموسة للتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وتنشيط تعددية الأطراف القائمة على حقوق الإنسان.

34 - وقالت نائبة المديرية التنفيذية والأمنية العامة المساعدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ديان كيتا، إن الصندوق يرحب بالمواضيع المختارة للدورة السادسة عشرة ويناقشها من منظور عمل الصندوق. وقالت إن من بين 160 بلدا تحظر العنف المنزلي في قوانينها، لم يوفر سوى 17 بلدا خدمات يسهل الوصول إليها للنساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي أو العنف القائم على نوع الجنس. وسلطت الضوء على انخراط الصندوق في شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقالت إن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تكون في صميم التنمية. ولدى الصندوق استراتيجية لإدماج منظور الإعاقة، وهو يقوم بتنفيذها محققا ما يصل إلى 75 في المائة من مؤشراتنا. وأشارت، على سبيل المثال، إلى بعض المبادرات التي أطلقها الصندوق والتي تشجع على تعميم مراعاة منظور الإعاقة، مثل البرنامج العالمي الرئيسي للإعاقة "نحن نقرر"، وتطبيق "صحتنا" للهواتف المحمولة الذي يوفر معلومات عن الخدمات الجنسية والإنجابية للشباب ذوي الإعاقة في المنطقة العربية.

35 - وأشار المسؤول عن التوجيه التقني (مسائل الإعاقة) في منظمة الصحة العالمية، داريل باريت، استنادا إلى نتائج التقرير العالمي الأخير لمنظمة الصحة العالمية عن الإنصاف في مجال الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من أوجه عدم الإنصاف في مجال الصحة. فعلى سبيل المثال، يموت العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة قبل أن يموت أقرانهم غير ذوي الإعاقة بما يصل إلى 20 سنة. وتتبع أوجه الإجحاف من الحواجز المتصلة بعدم إمكانية الحصول على التسهيلات، والوصم، وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية، والاستبعاد من التعليم أو العمالة، والفقر. وقال إنه ينبغي معالجة أوجه الإجحاف هذه حتى يتمكن 1,3 بليون شخص من ذوي الإعاقة من سكان العالم من التمتع بحقوقهم في الحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة وتحقيق الأولويات الصحية العالمية الثلاث المتمثلة في النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، وتعزيز صحة السكان ورفاههم بشكل أفضل، وحماية الناس أثناء حالات الطوارئ الصحية. وإن تحويل النظم الصحية أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف، فضلا عن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف أخرى. وتضمن تقرير منظمة الصحة العالمية قائمة تضم 40 توصية يتمحور حولها دليل للعمل تعكف المنظمة على إعداده.

36 - ووصفت كبيرة منسقي شؤون الشمول الرقمي في مكتب التطوير التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، روكسانا فيدمر - إلييسكو الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد في أكثر من 60 بلدا، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات، وتوفير التدريب وتبادل الممارسات الجيدة، فضلا عن التوعية ونشر الأدوات والموارد لدعم تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية في مجال إمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية. وعرضت المبادرات المشتركة بين الاتحاد وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل دليل بشأن إتاحة إمكانية الوصول إلى أنظمة تقديم طلبات العمل والتوظيف عن طريق الإنترنت (مع منظمة العمل الدولية)، والمعيار العالمي المشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية بشأن إتاحة إمكانية

الحصول على خدمات الرعاية الصحية عن بعد. وأشارت أيضا إلى أنه سيصدر تقرير جديد بعنوان "إطار لمستقبل البث الإذاعي" وأنه ستكون هناك تحسينات مستمرة على الصفحات الشبكية الخاصة بالاتحاد امتثالا للشروط المحددة في المستوى AA في إطار الإصدار 2,1 من للمبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الشبكة.

37 - وأفادت مديرة الأمانة الفنية لشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، علا أبو الغيب، بأن صندوق الشراكة قدم الدعم منذ عام 2012 إلى 94 برنامجا مشتركا في 87 دولة، بحيث وصل إلى أكثر من 333 مليون شخص من ذوي الإعاقة من خلال قوانين وسياسات شاملة للجميع، وبناء القدرات، والعمل مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والهيئات الحكومية. وأشارت إلى أن الزخم المتزايد لدى الدول الأطراف لتنفيذ الاتفاقية يتطلب موارد إضافية. بيد أن التقدم في ترجمة الالتزامات بموجب الاتفاقية إلى إجراءات ملموسة كان بطيئا، لا سيما في ضوء الأزمات والصدمات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية والتي أثرت بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. ولمواجهة ذلك، يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يعملوا معا ويلزم أن يضاعفوا جهودهم لتحقيق التنفيذ الكامل للاتفاقية خلال العمل الجماعي.

38 - وقدمت وكالة الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أرميدا سالسيا أليسجابانا، عبر اتصال بالفيديو، ملخصا لعمل اللجنة في مجال الإعاقة على مدى السنوات الثلاثين الماضية. فقد ركز العمل أولا على التحول من النماذج الطبية والقائمة على الإحسان في مسائل الإعاقة إلى نهج قائم على الحقوق. وقد ركز العقد الماضي على جعل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حقيقة واقعة في آسيا والمحيط الهادئ من خلال اعتماد استراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، والتي تُدعى فيها الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها. وقد أصدرت اللجنة مؤخرا تقريرا عن مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقية يقدم لمحة عامة عن الاتجاهات في آسيا والمحيط الهادئ، ونتائج دراسة استقصائية لتقييم الحالة الراهنة للإعاقة والتنمية الشاملة للجميع. وبالنظر إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، أصدرت الدول الأعضاء إعلان جاكركا بشأن عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2023-2032، الذي يسلط الضوء على ستة مجالات للاستثمارات الاستراتيجية للتعجيل بالعمل على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان إحراز تقدم من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

39 - وفي الجزء التفاعلي من المناقشة، أدلى بمدخلات ممثلو إكوادور وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب والفلبين وناميبيا وغيانا.

الجزء 2

الولاية وأصحاب المصلحة الآخرون

40 - عرضت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرترود أوفوربوا فيغوامي، أبرز أعمال اللجنة خلال العام الماضي. والجدير بالذكر أن اللجنة اعتمدت التعليق العام رقم 8 (2022) بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والعمالة وهي بصدد وضع مبادئ توجيهية بشأن إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية (CRPD/C/5) وأنشأت فريقا عاملا مكلفا بوضع تعليق عام على المادة 11 بشأن

حالات الخطر والطوارئ الإنسانية. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، تتعاون اللجنة مع الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني. وذكرت أيضا التحديات المحددة التي تواجهها اللجنة فيما يتعلق بعدم كفاية الموارد اللازمة لإتاحة إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة، وبالمشاركة الافتراضية في الاجتماعات، وبنقص الأموال اللازمة لإصدار وثائق يسهل فهمها.

41 - واستعرضت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس ريبس، الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال ولايتها. فقد أصدرت مبادئ توجيهية بشأن التعليم الشامل للجميع والأمومة، ومقاطع فيديو إعلامية عن هاتين المسألتين، وأيضاً عن الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة والحق في التعليم وإمكانية اللجوء إلى العدالة. ومن الإنجازات الأخرى الجديدة بالذكر المبادئ التوجيهية المتعلقة بإمكانية الانتفاع الشامل والجيد بالوسائل الرقمية. وعلاوة على ذلك، نُظمت ثنائي حملات توعية. وشجعت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على نشر تلك الموارد واستخدامها. ورحبت بالبيانات السياسية التي أدلى بها بشأن الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وشددت على أهمية ضمان ضم النساء ذوات الإعاقة إلى صفوف موظفي الأمم المتحدة. وختمت كلمتها بالإشارة إلى أنها شاركت خلال العام الماضي وحده في أكثر من 600 اجتماع ومحادثة واجتماع افتراضي يتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

42 - وقالت ممثلة المجتمع المدني ورئيسة منظمة تحويل المجتمعات المحلية لتحقيق الإدماج، روبينا ألامبوا، إنها امرأة أفريقية تعاني من إعاقة نفسية - اجتماعية، وأكدت أن القوانين والممارسات لا تعترف في كثير من الأحيان بأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. ورحبت بوضع اللجنة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية وبالتقدم العام المحرز في تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، لا يزال العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون ثغرات، لا سيما في مجال الصحة العقلية. كما أن التقدم لا يزال هشاً، لا سيما في سياق خطة عام 2030 ومؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل، وشددت على الحاجة إلى إدماج منظور الإعاقة بشكل أكبر وعلى نحو أفضل. وختمت كلمتها بالدعوة إلى اتباع نهج متعدد الجوانب لإدماج منظور الإعاقة، مع توفير بيانات أفضل عن الإعاقة، وتمويل مخصص، ومشاركة هادفة للأشخاص ذوي الإعاقة.

43 - وركز المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين، في عرضه المقدم عبر اتصال بالفيديو، على الوصول إلى فئات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً وعلى كيفية ضمان سماع أصواتهم. وأشار إلى أهمية المضي قدماً نحو تكوين تصورات أكثر استناداً للحالة من خلال النظر في العمليات الاستيعابية في مجموعة متنوعة من المجالات. وقدم أمثلة تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة المودعين في مؤسسات الرعاية واللاجئين والمشردين داخلياً، وعلى عدم إتاحة الفرص لهم لبناء تحالفات في المجتمع المدني. وختم ملاحظاته بربط النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالنهوض بالديمقراطية وحث جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة على مراعاة هذا الرابط في سياق عملها من أجل أعمال الحقوق المكرسة في الاتفاقية ومعالجة مخلفات الاستبعاد والإغفال التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من المجالات المختلفة.

اختتام الدورة

44 - في إطار البند 7 من جدول الأعمال، أدلى ببيانات ممثلو بنما وجورجيا وسري لانكا واليونان بصفتهم نواب رئيس المؤتمر. وشددوا على أن التصديق على الاتفاقية شكل نقطة تحول حاسمة عندما التزمت دولة ما ببناء مجتمع شامل وعادل للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وإذ يلاحظون الفجوات القائمة بين السياسات العامة والممارسات في مجالات مثل الصحة الجنسية والإنجابية، وإمكانية الانتفاع بالوسائل الرقمية، والتهميش الاجتماعي لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً، فإنهم دعوا الدول الأطراف والمجتمع المدني والأمم المتحدة إلى حشد معارفها من أجل تقييم الأفكار المبتكرة المقترحة خلال الأيام الثلاثة من المداولات وحملها معها لدى عودتها إلى عواصمها وبلدانها، حيث يلزم إرساء الأسس لإحداث فرق من شأنه أن يمكّن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة كشركاء متساوين وبشر لهم كرامتهم في المجتمعات.

45 - وذكر رئيس المؤتمر، في ملاحظاته الختامية، أن الدورة السادسة عشرة قد أظهرت حقا الطاقة المتجددة والتفاعل فيما بين جميع الدول الأطراف وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. فالدورة كانت بمثابة تذكير بالأهمية الأساسية للاتفاقية والحاجة إلى مواصلة التقدم نحو تحقيق الممارسة التامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولقد تحققت إنجازات في مناقشات المائدة المستديرة المواضيعية الثلاث، مما يفتح المجال لإحراز مزيد من التقدم في الدورات المقبلة نحو تحقيق الإدماج الكامل لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في جميع أنحاء العالم.

46 - وشكر الرئيس نواب الرئيس على تعاونهم الوثيق طوال الدورة في التخطيط لمختلف الاجتماعات وتولي رئاستها. وأعرب أيضا عن خالص تقديره للمجتمع المدني وجميع الوفود الوطنية لمشاركتها النشطة وإسهاماتها الهامة.

47 - وأخيرا، أعرب الرئيس عن تقديره للأمانة العامة والشركاء على نطاق الأمم المتحدة وخارجها الذين وفروا الترجمة بلغة الإشارة، والاستئناس النصي للكلام المسموع، والوثائق التي يسهل الوصول إليها، والعديد من الخدمات وأوجه الدعم الأخرى، التي ساعدت مجتمعة على إنجاح المؤتمر.

48 - واختتم الرئيس الدورة في الساعة 18:00 من يوم 15 حزيران/يونيه 2023.

المرفق الثالث

المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته السادسة عشرة

- 1 - المعهد العالمي للإعاقة (World Institute on Disability)
- 2 - جمعية متلازمة داون في نيو ساوث ويلز (Down Syndrome Association of NSW)
- 3 - مؤسسة نيكول لونغا (Nicole Llunga Foundation)
- 4 - مؤسسة كالبوش (Kallpoosh Foundation)
- 5 - الجمعية الوطنية لمتلازمة داون (National Down Syndrome Society)
- 6 - منظمة Joyful Home International
- 7 - الشراكة من أجل استراتيجيات شاملة للتصدي للكوارث
- 8 - مركز Na Laga'at
- 9 - مبادرة إسواتيني الشاملة لتعميم مراعاة منظور الإعاقة (Eswatini Comprehensive Disability Mainstreaming Initiative (ECDMI))
- 10 - الجمعية الوطنية لذوات الإعاقة من السكان الأصليين في نيبال (National Indigenous Disabled Women Association Nepal)
- 11 - مؤسسة أبيليس (Abilis Foundation)
- 12 - مركز لوتس للبحوث الحقوقية (Lotus Center for Rights Research)
- 13 - جامعة مونستر التكنولوجية (Munster Technological University (MTU))